مستوطنات، غور الأردن وشمال البحر الميت: ٨ مستوطنات (دافار، ٢٨/٩/١٩٨٠).

موقف الجمهور الاسرائيلي من مصير المناطق المحتلة:

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال بدون كلل أو ملل لتهويد الضفة الغربية، وتحت ظلال قرار الكنيست الخاص باعتبار القدس عاصمة «أبدية» لاسرائيل، وتعالي الأصوات بضم هضبة الجولان السورية رسمياً الى اسرائيل، أظهر استفتاء جري مؤخرا تناقض موقف الجمهور الاسرائيلي مع الخط العام المعلن للسياسة الاسرائيلية تجاه مصير المناطق المحتلة. فقد أجرى معهد سميث الاسرائيلي مسحا للرأي العام في اسرائيل حول الموقف من المناطق العربية المحتلة، شمل ١٢٠٠ يهودي اسرائيلي يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، أظهر أن الأكثرية الساحقة ليست على استعداد لتقديم أية «تنازلات» في القدس العربية مقابل تحقيق سلام مع الأردن، بينما أبد ٥٪ احداث تنازلات جزئية في المدينة، ولم يقف الى جانب التخلي عنها مقابل السلام سوى ٢٪. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فأشارت النتيجة الى تمسك ٥٠٪ من الاسرائيليين بها، واستعداد نسبة معينة للتنازل عن مناطق منها، ولم يقف الى جانب السلام المبني على الانسحاب الكامل سوى ١٠٪. أما في قطاع غزة، فقد أظهر الاستفتاء «تسامحا» معينا، اذ تعادلت تقريبا كفة الميزان بين المتمسكين بالاحتلال وبين الداعين للانسحاب مقابل السلام. وفيما يتعلق بهضبة الجولان، فقد بدا موقف الجمهور الاسرائيلي تجاه مصير الهضبة شبيها بالموقف من مصير القدس؛ اذ وقف الى جانب ابقائها تحت السيطرة الاسرائيلية ٨٥٪ بينما بلغت نسبة الداعين الى الانسحاب منها ٢٪ فقط («معاريف»، ١٠/٩/١٩٨٠).

ومن الجدير بالذكر أن «السلام» الوارد كمقابل للتخلي عن المناطق المحتلة المذكورة أو البعض منها، ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانما مع الأردن ووفق معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية. فقد كانت صيغة السؤال كالتالي: مقابل سلام مع الملك حسين والأردن، كما جرى مع السادات ومصر، هل انت على استعداد لاعادة مناطق؟ أي؟» وكانت النتيجة كالتالي:

	لا	فقط جزء	جميع	لا رأي
القدس العربية	٩١	٥	٣	٢
يهودا والسامرة [الضفة الغربية]	٥٠	٣٧	١٠	٣
قطاع غزة	٣٨	٣١	٢٧	٤
هضبة الجولان	٨٥	١٠	٣	٢

وبمقارنة هذا الاستطلاع مع استفتاء آخر جرى عام ١٩٧٧ قبل أشهر معدودة من مبادرة الرئيس السادات، خرج المعهد باستنتاج مفاده ان موقف الجمهور الاسرائيلي أصبح، الان، أكثر تطرفا تجاه مستقبل المناطق المحتلة، بينما كان، قبل المبادرة، قد ابدى «مرونة أكثر».

اعتقال رئيس بلدية قلقيلية

إثر إبعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي لمدينة الخليل، واثر جريمة الاعتداء على رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، فرضت سلطات الاحتلال ليودا على من تبقى من رؤساء البلديات، ومن بينها الاقامة الجبرية كما فعلت مع رئيس بلدية البيرة ابراهيم الطويل، وتقييد حرية الحركة، وحظر عقد مؤتمرات او القيام باية نشاطات سياسية، ووضع العراقيل أمام رؤساء البلديات أثناء أعمالهم في الشؤون البلدية المحضة.

ضمن هذا السياق، أقدمت سلطات الاحتلال، في الثاني والعشرين من أيلول الماضي، على اعتقال رئيس بلدية قلقيلية الحاج أمين النصر، بتهمة التحريض على مناهضة الاحتلال مستندة الى كتيب أصدره المجلس البلدي تطرق الى دور الاحتلال في إعاقة مسيرة التنمية («ورلد»، ٢٢/٩/١٩٨٠).

كان لهذا الاجراء صدىً واسعاً في المناطق المحتلة؛ فقد تضامن أعضاء مجلس المدينة البلدي مع رئيسهم وأعلنوا احتجاجهم، وشارك أهالي قلقيلية في النضال لاطلاق سراح رئيس بلديتهم، وأضربت المدينة في السابع والعشرين من أيلول، ونشطت أيضا الهيئات والمؤسسات الوطنية منذ